خلود محمد خميس

سياسة تركيا الإقليمية تجاه العراق
1991-2003



سياسة تركيا الإقليمية تجاه العراق
1991-2003

خلود محمد خميس

مركز الدراسات الدولية

جامعة بغداد

2008

المقدمــة

تعرف السياسة الاقليمية عادة بانها السلوك السياسي الذي يصدر عن وحدة او اكثر من الوحدات السياسية والتي تعبر عن اهداف ومصالح محددة في اطار الوحدات الاخرى في الاقليم ،مع افتراض ان يؤدي ذلك الى دفع الدول الاخرى ضمن الاقليم الى التفكير نحو التعاون الاقليمي سعيا وراء اداء سياسي اكبر انطلاقا من اهتمامات ومحددات اقليمية وضمن اطار التفاعل الاقليمي .

ولكن من ناحية اخرى لا يمكننا اعتبار التعاون هو الاساس المستمر والقائم بين دول الاقليم بل لابد ان تاخذ بنظر الاعتبار نمط السياسات الاقليمية للدول بعضها ازاء البعض الاخر ،حيث ان السياسات الاقليمية لبعض الدول تاخذ منحنى تصارعيا بدلا من ان تاخذ منحنى تعاونيا وذلك يعود الى طبيعة القضايا التي يثار الخلاف حولها بين قضايا ذات طبيعة اقتصادية ،سياسية ،ايدولوجية .ففي الوقت الذي قد تسعى فيه هذه الدول لتحقيق التعاون الاقليمي خدمة لمصالح واهداف معينة ،الا ان هذه الدول استمرت بالخضوع والانصياع للتاثيرات الخارجية الناتجة عن استمرار التنافس والصراع بين القوى العظمى ، الامر الذي ادى الى فرض حالة من التوازنات الاقليمية والتي اعطت التعاون الاقليمي معنى الانتماء الى هذه القوة الدولية اوتلك او التعاون

معها،لذلك فان الوحدات الاقليمية لم تكن تمارس تفاعلاتها وعلاقاتها عن فراغ،وانما في اطار اوسع له كيانه وفضاؤه المميز وقواعده السلوكية.

ومن هنايمكن القول ان السياسة الاقليمية لدول الجوار الجغرافي تجاه وطننا العربي كان لها وما زال دور بارز ومؤثر على حياة الشعوب القاطنة في دول الاقليم ،فعادة ما اتسمت علاقات العرب مع جوارها بنوع من القلق وهاجس الخوف .ووفقا لذلك فان هذا الحال انطبق على سياسة تركيا تجاه العراق لاسيما خلال حقبة هذه الدراسةوما قبلها ومن خلال بحثنا الموسوم(سياسة تركيا الاقليمية تجاه العراق للحقبة ١٩٩١- ٢٠٠٣)سنحاول الاجابة عن تساؤل مهم وهو كيف وظفت تركيا سياستها الاقليمية تجاه العراق خلال هذه الحقبة لتحقيق مصالحهاواهدافها السياسية والاقتصادية ؟وماهي الادوات التي استخدمتها تركيا لتنفيذ سياستها تجاه العراق؟وسوف نحاول الاجابة عن تلك التساؤلات من خلال الدراسة وضمن عدة تقسيمات ،فقد قسم البحث الى تمهيد وثلاثة مباحث :فالتمهيد تناول سياسة التوجه الاقليمي لتركيا تجاه العراق،اما المبحث الاول/فعالج مسالة العلاقات العراقية لهذه الحقبةوعلى الصعيدين السياسي والاقتصادي،المبحث الثاني تناول العوامل المؤثرة في سياسة تركيا الاقليمية تجاه العراق ،فتضمن مطلبين الاول /الدور الامريكي ،والمطلب الثاني فتناول الدور الاسرائيلي ،والمبحث الثالث/ فتناول مستقبل السياسة التركية تجاه العراق ،فتناولت من خلاله تصور مستقبلي في ثلاثة مطالب الاول / استمراريةالسياسة دون تغيير،والثاني ،فتضمن احتمالية التعاون ،اما الثالث /فكان احتمال التارجح بين الصراع والتعاون بين الطرفين.

تمهيد/ توجه تركيا الاقليمي

لقدركزت تركيا في سياستها الخارجية على مسالة مهمة الاوهي التعامل مع دول الجوار فرادى ، اي التعامل الفردي ،فقد عدت ان اية ارضية بناء مشترك على اي مستوى من مستويات التعامل مع العراق وسوريا انما عدت وبحسب راي الاتراك عن

خطر مؤجل الاحتمالات مما يقتضي التعامل معه وبالوسائل الحيويةالممكنة .(١)

وانطلاقا من هذه السياسة الخارجية التركية اتجه صانع القرار التركي نحو العمل لتنفيذ الاستراتيجية الجديدة لغرض الحصول على منافع اكبر وتحقيق الاهداف لاسيما الاقتصادية والمرغوب فيها ،فاستفادت تركيا من موقعها الستراتيجي بشكل كبير ،فبدت اهدافها معلومة تماما لما قبل العدوان الثلاثيني ضد العراق ١٩٩١ ،والتي كانت مقيدة باربعة اعتبارات رئيسة لا يمكن لصانع القرار التركي تجاوزها وهي:(٢)

أ. انتماؤها الاطلسي .

ب . تطلعها نحو عضوية الاتحاد الاوربي ونيل مساعدة الولايات المتحدة الامريكية.

ج .المسالة الكردية حيث يزيد اكراد تركيا على ١٤،٥٠٠ مليون نسمة.

د . مصالح تركيا في العراق.

لهذا اتخذ صانع القرار التركي مسالة الموقع الجيوستراتيجي بنظر الاعتبار عندما تم التعامل مع الدول الاخرى ولاسيما دول الجوار الجغرافي ،ومعروفا لدى اغلب المهتمين بالدراسات الدولية والسياسية ،ان تركيا تحتل موقعا جغرافيا مهما والذي يعد جسرا يربط بين اوربا واسيا ،فتغطي اراضيها ضفتي الدردنيل والبسفور وبالشكل الذي جعلها دولة اوربية وشرق اوسطية في الوقت نفسه ،وموقعها هذا جعل صانع القرار التركي ينطلق في تعامله مع دول الجوار الاقليمي من خلال اتخاذه موقفا جديدا الاوهو التوجه نحو الجنوب دون اهمال العلاقات مع الغرب ،فقد اتصفت سياسة تركيا الخارجية منذ قيام الجمهورية ١٩٢٣ بتاكيدالنزوع نحو الغرب ،وهوالذي كان يحرك الشعور التركي هو هاجس الخوف الذي احاط بصانع القرار السياسي التركي، و ارجعه العديد من المحللين السياسيين الى عاملين وهما: (٣)

١. امتدا سواحلها وحدودها البحرية حتى وصلت الى اكثر من (٢٥٠٠)ميل في امتدادها ،اما حدودها البحرية فشكلت بطولها (١٩٠٠)ميل ،فهذه الحدود شكلت تهديدا مباشرا لامنها .

٢. كما تعززت مخاوفها بسبب قرب حدودها مع الاتحاد السوفيتي السابق وقلقها من

توسعه على حسابها.

ارتكزت سياسة تركيا الخارجية اساسا على الشعار الكمالي (سلام في الوطن سلام في العالم)والذي لم يتم وضعه عن فراغ او عدم ،اذ وضع اساسا بناء على سياسة صيغت لهذا الغرض واهم المبادىء التي تضمنتها تلك السياسة :

أ . عدم التحيز لطرف ضد اي طرف اخر في دائرة دول الاقليم .

ب . عدم التدخل في الشوؤن الداخلية لدول الاقليم العربية، فالسياسة التركية نظرت الى مسالة نظم الحكم في هذه الدول بانها قضايا داخلية .(٤)

لكن نظرة السياسة الخارجية التركية لمعظم المسائل قد خف بعد انتهاء الحرب الباردة حيث خفت من حيث مخاوفها بعد الانهيار الذي اصاب الاتحاد السوفيتي ،فاتجه صانع القرار السياسي التركي نحو بناء استراتيجية جديدة تختلف عن سابقتها والتي ارتكزت على مبدئين رئيسين وهما:

أ. ابراز دور الوجود التركي من الناحيتين الاقليمية والدولية .

ب القيام بتوظيف المتغيرات الاقليمية بطريق يصب في مصلحة تركيا اولا واخيرا اذن فقد احدث انتهاء الحرب الباردة تغيرا كبيرا في سياسة تركيا الخارجية وعلى الصعيدين الداخلي والخارجي ،فاتجهت الى تغيير سياستها التي كانت قائمة على الشعار الكمالي حتى ان احد الاتراك وصف نظرة تركيا الخارجية الجديدة للعالم بالقول (ترقبوا مبادرات تركيا الجريئة في كل من الشرق الاوسط وما وراء القفقاس وشبه جزيرة البلقان بهدف حماية مصالح امنها القومي بحيوية تفوق ما كان معهودا به من قبل ،اذ لا يمكن اعتبار تعاونها مضمونا، كما لا يمكن غض النظر عن هواجسها الامنية المشروعة او تهدئتها).(٥)

واول ما ابتدات به تركيا لتنفيذ اهداف سياستها الخارجية هو وقوفها المضاد للعراق خلال حرب الخليج الثانية ١٩٩١ ،واحداث نيسان ٢٠٠٣ حيث اخذ صانع القرار التركي يطلق العديد من المبررات لاضفاء الشرعية على موقفه السياسي ومنها:

١. عضوية تركيا في حلف شمال الاطلسي وما يترتب على هذه العضوية من التزامات

عسكرية وسياسية.

٢. كما كانت هنالك حجة غير معلنة في رغبة الحكومة التركية في منع بروز العراق كقوة اقليمية في المنطقة لاسيما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي .

المبحث الاول/ طبيعة العلاقات التركية العراقية

لقد اتسمت العلاقات التركية العراقية خلال هذه الحقبة بنوع من هاجس الخوف والشك بسبب ما مر به العراق من ازمة الحرب العراقية الايرانية ،حيث ان تركيا لم تكن تريد ان تقف الطرف المتحيز لاي طرف من الطرفين لاسباب عدة ومنها :(٦)

١. ان تركيا تعد جارة لكل من العراق وايران وترتبط معهما بحدود مشتركة ،فضلا عن وجود اقلية تركية في كلا الدولتين وبالتالي فان اي موقف كانت تتخذه تركيا قد يؤثر سلبا على الاقلية التركية الموجودة هنالك .

٢- ان نهاية الحرب لصالح احد الطرفين على حساب الطرف الاخر قد يعود على منطقة الشرق الاوسط باثار سلبية من شانها ان تحطم التوازن السياسي في المنطقة .

٣- كما ان الموقف التركي بعدم خروج اي من الدولتين منتصرا انما يمثل الموقف الغربي لاسيما الولايات المتحدة الامريكية وحلف شمال الاطلسي.

لقد استطاعت تركيا من جراء موقفها تحقيق مكاسب اقتصادية وتجارية كبيرة من خلال علاقاتها مع العراق وايران مستغلة الموقع الجغرافي لها وحاجة كلتا الدولتين لها.

وبهذه السياسة المتوازنة استطاعت الحكومة التركية خلال تلك الحقبة من قيام الحرب الى تحقيق اهدافها الاقتصادية في المنطقة ولاسيما وانها الممر التجاري المهم للنفط العراقي عبر البحر المتوسط.

المطلب الاول/العلاقات السياسية

تاثرت علاقات الطرفين بنوع السياسةالتي اتخذها صانع القرارالتركي تجاه العراق ،فكان سلوكه كرد فعل للازمات التي تعرض لها العراق ،والتي جاءت بسلسلة احداث فبعد ان انتهت الحرب العراقية الايرانية اتجهت تركيا لاعادة ترتيب اوراقها من جديد مع الحكومة العراقية،الا ان الازمة التي تعرض لها العراق بعد دخول القوات العراقية الى الاراضي الكويتية في ٢/اب/١٩٩٠ ادى الى سعي صانع القرار التركي للتفكير من جديد لوضع استراتيجية للتعامل مع الوضع الاقليمي ، والذي سيؤثر على المصالح التركية في عموم المنطقة ،خصوصا بعد قيام الولايات المتحدة وبالتضامن مع ثلاثين دولة بانزال قواتها في منطقة الخليج العربي وبموافقة عموم دول الخليج العربي تضامنا مع دولة الكويت واراد صانع القرار التركي ان يفصح عن دوره في هذه المسالة الاقليمية ، فاصدرت الحكومة التركية بيانا حول الاحداث نص على (ان تركيا تشعر بالقلق العميق لان حالة التازم بين العراق والكويت قد ادت الى دخول القوات العراقية الى الاراضي الكويتية منتهكة سيادة الكويت ووحدتها الاقليمية)،(٧)

وتماشيا مع خدمة مصالحها واهمها كسب رضاءالغرب، دعمت تركيا وبشكل معلن قرار الحصار الذي اعلنته الامم المتحدة ضد العراق في ١٩٩٠/٨/٦ اي بعد يوم واحد فقط من صدوره وعلى الفور قامت الحكومة التركية بقطع انبوب النفط العراقي المار عبر الاراضي التركية وايقافه ،كما واسهمت تركيا في اسناد القرارين ٦٦٧و ٦٧٠ والمتضمن فرض حصار بري وجوي ضد العراق ،كما وشاركت تركيا قوات التحالف حتى اصدرت الحكومة التركية في ١٩٩١/١٧،١ قرارها المرقم (١٢٦)والذي وافقت بموجبه على تواجد قوات التحالف على اراضيها.(٨)

ولقد حاول صانع القرار التركي توظيف الازمة العراقية لخدمة هدفه في معالجة المسالة الكردية والتي عانت منها الحكومات التركية المتعاقبة ،والتي جاء ذكرها في الدساتير التركية للاعوام ١٩٢٤، ١٩٦١، ١٩٨٢ ،لكي يكون لها سند قانوني لاثارة هذه القضيةبين الحين والاخر .

وجاءت ازمة حرب الخليج لتزيد من هواجس ومخاوف صانع القرار التركي من هذه القضية ولاسيما عقب احداث ١٩٩١ ،ففي مناسبات كثيرة ايدت الحكومة التركية عودة سيطرة الحكومة العراقية على شمال العراق ورغبتها تلك كانت متاتية في الضغط على عناصر حزب العمال الكردستاني المتواجدين في شمال العراق والمعارضين للحكومة التركية من خلال مطالبتهم بانفصال اكراد تركيا لاقامة دولة كردية مستقلة عن الام التركية.*

وقد جاء معظم عناصر حزب العمال الكردستاني الى العراق لتكوينهم علاقات طيبة مع اكراد العراق في تركيا للفترة ١٩٨٧ . ١٩٨٨ ونهاية عام ١٩٩١ وهو التعاون الذي خلق شعورا اثنيا وعرقيا بين الجانبين .(٩)

ولقد ولد هذا التعاون ردود فعل لدى صانع القرار التركي من خلال الضغط على الحكومة العراقية السابقة عن طريق وسيلتين ،الاولى تجسدت في احتضان اتراك العراق والثانية تمثلت في اتهام العراق بتامين الحماية لافراد حزب العمال الكردستاني وازاء تلك المساعي سعت الحكومة التركية للحصول على دعم بعض الاكراد العراقيين للكشف عن مواقع حزب العمال الكردستاني ،فقامت القوات التركية بشن هجومها على تلك المواقع في ٢/اذار/١٩٩٥.* وبشكل خاص بعد انهيار العلاقات بين حزبي مسعود البرزاني وجلال الطلباني .(١٠)*بررالمسوؤلون الاتراك دخولهم الاراضي العراقية وبصورة غير شرعية بحجة متابعة العناصر المنشقة ،فبدى الامر واضحا من خلال تصريحات وزيرة الخارجية التركية (تانشي جيلر)في ايلول ١٩٩٦ قائلة حينها (ان تركيا لا يمكن ان تجمع الارهابين من عناصر حزب العمال الكردستاني ما وراء الحدود).(١١)

ولم يأت التصريح التركي بشكل مفاجيء دون ان تكون له اوليات سابقة ،فصانع القرار التركي اعطى لنفسه الحق قبل هذه الحقبة في تقرير مصير اكراد شمال العراق ،وذلك بدى واضحا حينما تم اجتماع في انقرة ضم مسوؤلين من حكومات الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا وفرنسا وتركيا في ١٠/اذار/١٩٩٤، لتنفيذ عملية ما تسمى(توفير الراحة ٢).(١٢)

اذن فان المساعي التركية تجسدت في التدخل المباشر وغير المباشر في شوؤن العراق الداخلية ،حيث انها لم تكتف بالتدخل عام ١٩٩٦ بل انها عاودت وتدخلت حينما ارسلت قواتها العسكرية في ايار ١٩٩٧ والتي كانت بحدود ٥٠ الف جندي دعمت جويا ،فسميت هذه العملية (بعملية الاجتياح الربيعية)،وعن طريقها اعطت تركيا لنفسها الحق من جديد بتجاوز حدود دولة اخرى نحيث لم تحترم اتفاقية الحدود الموقعة بين العراق وتركيا في عام ١٩٢٦ .فعلى الرغم من انتهاء هذه العملية الا ان القوات التركية بقيت داخل الاراضي العراقية لتشن هجومات جديدة على معار ضي الحكومة التركية ،فكانت هنالك ثلاثة هجومات الاول في ايلول ١٩٩٧ والثاني في كانون الاول١٩٩٧ اما الثالث فوقع في ايار ١٩٩٨ ،مستعينة بذلك بدعم حزب مسعود البرزاني .(١٣)

كما ويدحض صانع القرار التركي تدخله في شوؤن العراق الداخلية بمسالة تركمان العراق فمنذ مطلع عام ١٩٩٠ وجهت الحكومة التركية اهتمامها بهذه المسالة فكانت النتيجة عقد مؤتمر في اسطنبول في ربيع ١٩٩٠ تحت اسم (نحو اذربيجان الكبرى فاحد وزراء الحكومة التركية القى كلمته التي عبر فيها عن راي الحكومة التركية واهتمامها بقضية التركمان والتي وضعت تحت تسمية (اعادة توحيد الامة التركية). كما اصدرت وزارة الخارجية التركية بيانا في ٢٢/ايار ١٩٩١ مؤكدة فيه (ان تركيا لن تقبل مطلقا اقامة اي نظام جديد في العراق بشكل منحاز ضد اية فئة ولاسيما التركمان الذين ترغب تركيا في ان يشغلوا مكانتهم في النظام الديمقراطي كأحد العناصر الرئيسة في العراق وان يتمتعوا بالحقوق والحريات مثل كافة العراقيين).(١٤)

اذن فان صانع القرار التركي اخذ يتخذ شتى الوسائل والاساليب لاجل تحقيق اهدافه السياسية اتجاه العراق لمنع استقرار العراق السياسي والتاثير على موقف العراق الاقليمي في المنطقة. ففي بعض الاحيان لم تكن تركيا تستفيد من عودة الهدوء الى الساحة السياسية العراقية وتجسد ذلك بعد ان تم اتفاق واشنطن والذي تم بين حزبي كردستان العراق (مسعود البرزاني وجلال الطلباني)في ايلول ١٩٩٨ ،فكان انعكاس الاتفاق على الموقف التركي ،حيث سارع صانع القرار التركي الى مد يد العون من جديد خدمة لمصالحه بشكل واضحا .حيث تاملت تركيا من عودة العلاقات الى انعاش

اقتصادها الذي اصابه الخمول بسبب الحصار الذي فرض على العراق ،فبادرت الحكومة التركية الى رفع مستوى تمثيلها الدبلوماسي الى درجة سفراء فقد دعت وزير الخارجية العراقية السابق (طارق عزيز)لزيارة تركيا في شباط ١٩٩٩ والهدف كان اقتصاديا بالدرجة الاولى ،فقد هدف صانع القرار التركي الى الحصول على بعض الفوائد الاقتصادية في حالة رفع العقوبات عن العراق في اطار برنامج النفط مقابل الغذاء.(١٥)

المطلب الثاني/العلاقات الاقتصادية

سعت الحكومات التركية المتعاقبة على السلطة لاسيما خلال العقود الاخيرة من القرن المنصرم الى جعل تركيا جسرا سياسيا واقتصاديا بين المنطقة العربية واوربا اذ وجد صانع القرار التركي ان هذا الدور سوف يؤمن لتركيا فؤاد اقتصادية كثيرة ،فسعى صانع القرار التركي الى الموازنة بين المصالح التركية ومصالح دول الاقليم المجاورة لتركيا لاسيما العرب على وجه الخصوص ،فحاولت تركيا الابقاء على روابطها مع الدول الاسلامية والعمل في الوقت نفسه للحصول على عضوية الاتحاد الاوربي ومن الدول التي كانت ضمن مخطط الاستراتيجية التركية الانية والمستقبلية هو العراق ،اذ يعد نفط العراق المغذي الاول للاقتصاد التركي ،ومن خلال هذا الامر سنحاول تسليط الضوء على طبيعة هذه العلاقات من خلال ثلاثة روافد رئيسة وهي (النفط ،المياه ،التبادل التجاري).

اولا/ النفط / بلغت ذروة العلاقات التركية العراقية الاقتصادية في عام ١٩٨٠اي عند اندلاع الحرب العراقية الايرانية ،فقد اصبحت تركيا احد اهم القنوات الرئيسة لتصدير النفط العراقي الى العالم الخارجي ،فقد بلغ حجم التعاملات التجارية ١،٢٩ مليار دولار.(١٦)

لكن ما تعرض له العراق بعد فرض الحصار الاقتصادي من قبل مجلس الامن الدولي في اب ١٩٩٠ وبعد قيام العدوان الثلاثيني ضد العراق عام ١٩٩١ اثرت

مجمل هذه الظروف على الاقتصاد التركي بشكل كبير فارتفعت الديون التركية للغرب حينها اشارت العديد من التقارير الصادرة حول الاقتصاد التركي بان الخسائر التي تكبدتها تركيا من جراء الظروف التي مر بها العراق بلغت (٤٠)مليار دولار في تلك الحقبة .وهكذا اصبح العامل الاقتصادي من اهم المؤثرات التي ضغطت على صانع القرار التركي ،فاصبحت المصلحة هي المحرك الرئيسي لغايات واهداف صانع القرار والتي بدت واضحة من خلال تصريحات المسوؤلين الاتراك خلال تلك الحقبة واهمهم كان (توركوت اوزال) رئيس الجمهورية السابق للفترة ١٩٩٠ وحتى رحيله في ١٧ نيسان ١٩٩٣ فقال حينها (نقف بحزم مع الغرب في حلف الاطلسي وهو الموقف الذي تقف فيه تركيا بانفراد لكي تنمي روابط اقتصادية وفي الوقت نفسه سياسية بين الطرفين).(١٧)

وفي مناسبات اخرى ازداد تاكيد المسوؤلين الاتراك على اهمية النفط العراقي للاقتصاد التركي حتى ان كثيراً من المحللين السياسين كان قد ربط بين الحلم التركي في ضم كركوك والموصل وبين اهمية النفط العراقي ،فالتصريحات اذن لم تتحدد ضمن وقت معين بل ان كل رئيس جمهورية تركية جديد يصرح ويعبر بعد حين عن نوايا حكومته تجاه نفط العراق واهميته والتي اكدها (سليمان ديمريل)خلال تصريحه في ايار ١٩٩٥ بالقول (ان حدود تركيا مع العراق هي خط النفط ،فحدود تركيا تبدامن حيث ينتهي النفط ،فقد حددها علماء الجيولوجيا ولم يتضمنها الميثاق الوطني فقط).(١٨)

الا ان معظم تلك التصريحات التركية لم تخلص الاقتصاد التركي من الركود الذي اصابه وكذلك انخفاض التعامل التجاري الذي وصل الى ٢١%مليار دولار عام ١٩٩٦ .(١٩)فالفترة التي توقف فيها ضخ النفط العراقي والتي استمرت من عام ١٩٩١ ولغاية منتصف عام ١٩٩٦ ادت الى تدهور كبير في مستوى الاقتصاد التركي وبالنتيجة تعرض لازمة اقتصادية وسياسية في الوقت نفسه، والتي عبر عنها احد الباحثين الاترك خير تعبير وهو(سولي اوزال)بالقول (فيما تتعرض تركيا لاعمق ازمة اقتصادية اجتماعية ،سياسية خلال الفترة الجمهورية تجد انقرة نفسها متورطة في شوؤن الشرق الاوسط بكثافة وحدة غير مسبوقين).(٢٠)

لكن مع منتصف عام ١٩٩٦ وعلى اثر قرار مجلس الامن الدولي باستئناف بيع النفط العراقي وبكميات محدودة في اطار صيغة النفط مقابل الغذاء وبقيمة مليار دولار واحد من النفط الخام كل ستة اشهر لشراء الادوية والغذاء ،(٢١)فعاد الانتعاش من جديد الى الاقتصاد التركي وهذه العودة ادت بالطبع الى تشغيل الايدي العاطلة عن العمل في مجال النقل والشحن والتصدير في الموانيء كما استفادت تركيا من السوق العراقية لبيع بضائعها مقابل ثمن او مقابل النفط.

ثانيا/ المياه

لم يغب عن تفكير صانع القرار التركي التركيز على مسالة المياه لكي يلعب بها كورقة ضغط ضد العراقيين ،فمجرد نظرة بسيطة لمجمل الاحداث التي تحدث على الساحة الدولية نجد ان هنالك ترابطا واضحا بين النزاعات السياسية ولاسيما الاقليمية والمصلحة المائية لكل دولة مشتركة في النزاع السياسي. فتركيا على الخصوص جعلت من المياه مدخلا لتحديد علاقاتها بدول الجوار ولاسيما العراق وسوريا، هذان البلدان اللذان تضررا بشكل كبير من السياسة المائية التركية حتى وصل الامر بصانع القرار التركي الى درجة طرح فكرة مقايضة الماء بالنفط ،فكان الهدف التركي من وراء ذلك هو جعل تركيا سلة الغذاء في منطقة الشرق الاوسط و ان هذا هو الامر الذي سيضعها في مصاف الدول العشرة الكبرى المنتجة للغذاء في العالم .فكلما وسعت تركيا من مشاريعها استطاعت السيطرة على٢٤،٢مليار م٣من مياه الفرات و ٩،٣١٢ مليار م٣ من مياه دجلة فبحسب العديد من المصادر بلغ الطلب الكلي على المياه في العراق ١٩٩٠ نحو ٤٢،٨٩ مليار م٣.(٢٢)فلقد تجاهل صانع القرار التركي ثلاثة عشر معاهدة وبروتوكولا وبيانا مشتركا موقعا بين العراق وتركيا وسوريا ابتداء من معاهدة لوزان عام ١٩٢٠ وانتهاءا بالبيان المشترك بين سوريا وتركيا عام ١٩٩٣.(٢٣)

وبالفعل طبقت حكومة توركوت اوزال سياستها المائية تجاه العراق من خلال حبس مياه الفرات عن العراق خلال الحقبة التي جاءت بعد عام ١٩٩١ بحجة ملىء

خزان اتاتورك ،اذ قامت بتخفيض مياه الفرات الى ١٧٠ م٣/ ثانية وحينها اشارت الصحف التركية بان تركيا تعاقب العراق بتخفيض نسبة المياه .

وبسلوك صانع القرار التركي ذلك يكون قد عبر الاتراك وبشكل لا يقبل الشك والجدل عن تضامنه مع الغرب ضد احددول الجوارالاقليمي العربي بحجة تطبيق قرارمجلس الامن الدولي والذي فرض عقوبات اقتصادية ضد العراق ،فقد تزامنت هذه السياسة المائية مع تطبيق هذا القرار ،وقد تذرعت الحكومة التركية بحجج عديدة لتبرير تصرفها ومنها :

١. حاجتها لهذه المياه لاغراض زراعية .

٢. حاجتها للمياه لاغراض توليد الطاقة الكهربائية .

لكن حقيقة الامر كانت تشير عكس ذلك ،فتركيا كانت تستطيع التحكم ب٥٠%من نسبة مياه دجلة ومعظم مياه الفرات في الوقت نفسه الذي لا تساهم فيه سوى ب٢٨%من حوض الفرات وتساهم في حوض دجلة برافدين فقط وهما نهر الخابور بنسبة ٥٩%وحوض الزاب الكبير بنسبة ٣٤،٨%فقط .(٢٤)

لكن من خلال ما تقدم نجد ان هنالك حقائق تبطل تلك الادعاءات التركية بمياه دجلة والفرات ،فهي تحتاج الى المياه لتوليد الطاقة الكهربائية بنسبة ٤٢%اما حاجتها لاغراض الزراعة فتصل الى ٥،٧٥ مليار م٣ نظرا لاعتماد اغلب المناطق الزراعية التركية على مياه الامطار والتي تصل في اغلب الاحيان معدلات هبوطها الى ٤٠٠ ملم سنويا والتي تكون كافية لاقامة الزراعة الديمية ،اما ما تستهلكه تركيا من مجموع مواردها المائية البالغة اكثر من ٢٠٠ مليار م٣ هو ١٥،٥ مليارم٣ سنويا منها ٥٨%لاغراض الزراعة .(٢٥)

ومما كان يحفز تركيا لاتخاذ مثل تلك السياسة ضد العراق هو دور القوى الدخيلة على المنطقة العربية والتي سناتي على ذكرها خلال الصفحات القادمة ،فقد لعبت اسرائيل دورا بارزا في التاثير المباشر على صانع القرار التركي ،فتشير العديد من المصادر الى ان الكيان الصهيوني كان وراء اقناع تركيا لاقامة مشروعاتها لتنفيذ ٣٠ سدا على نهر الفرات مع قدوم عام ٢٠٠٠ وبكلفة ٢١ مليار دولار .(٢٦)

ولم تنقاد تركيا الى اسرائيل من وهم او خيال بل تطابقت الرؤى التركية والاسرائيلية في ضرورة السيطرة والتحكم بمداخل الوطن العربي ،لكي يتم لاسرائيل ترتيب المسالك الداخلية في شبكة العلاقات الاقليمية والدولية وتاثيرات موازين الضغط المتبادل . وهنا تبرز مسالة التحكم في المياه المتدفقة من تركيا الى الوطن العربي (٢٧).

ويضاف لسعي تركيا لبناء السدود والخزانات على نهري دجلة والفرات ، فانها سعت كذلك لانشاء ١٧محطة لتوليد الطاقة الكهربائية بحجة ان استخدام النفط في توليد الطاقة الكهربائية لم يعد كافيا لسد الاحتياجات التركية من المياه ولاسيما بعد تراجع انتاج النفط في تركيا كمورد مهم لانتاج الطاقة من ٣،٥ مليون طن سنويا الى ٢،٥ مليون طن لاسيما بعد اكمال مشروع الكاب . ونتيجة لذلك اصبح لدى تركيا فائضا من الطاقة ،فقررت ان تبيعه الى العرب ،وقد بقيت تركيا تبرر موقفها من خلال الاستعانة بالعديد من الدلائل والدراسات ولاسيما التي اعدتها وزارة الخارجية التركية وبشكل خاص التقرير الذي اعدته عام ١٩٩٧ والذي تضمن (بان التحكم في المياه المطلقة التي تدفقت من محطات القوى المائية الخاصة بتلك السدود في زيادة الحاجة الى الكهرباء وسيتم تشغيل وحدات التوليد ومنها المقامة على سد اتاتورك والبالغة٨وحدات، وهنا تدعي تركيا بان الهدف من اقامة السدود هو لتنظيم جريان مياه الفرات ودجلة والذي يتراوح ما بين ٢٠٠ .٣٠٠ م٣/ثانية تبعا للطلب على الطاقة الكهربائية).(٢٨)

وبموجب هذه التقارير فان تركيا تنذر بخطر يحيط بالعراق للاعوام القادمة لاسيما وان اكتملت المشاريع بحلول عام ٢٠١٠ وهو وقت اكتمال مشروع جنوب شرق الاناضول خصوصا وان العراق بحاجة الى ١٤م٣من مياه نهر الفرات لاغراض الزراعة .

ثالثا /التبادل التجاري

ان المخاوف التي انتابت تركيا من الحرب الجديدة التي فرضت على العراق، والتي شكلت هاجسا مزعجا بالنسبة للمسؤولين الاتراك بمجرد تصاعد الانباء حول تلك

الضربة العسكرية ضد شريكهم التجاري الرابع والذي تجاوز حجم التجارة البينية معه ما قبل عام ١٩٩١ الخمسة مليارات دولار سنويا ،فقد خرجت تركيا من حرب الكويت مثقلة باعباء اقتصادية هائلة من جراء تلك الحرب بسبب افتقادها لمليارات الدولارات ،التي كانت تحصل عليها من خلال تلك التجارة مع العراق عبر الحدود المشتركة مع دول الخليج العربي عبر الاراضي العراقية ،فقدرت الخسائر التي نالت الاقتصاد التركي بسبب ظروف الحصار الاقتصادي وظروف حرب الخليج الى (١٠)مليار دولار وهو الامر الذي دفع الرئيس التركي بتقديم مذكرة الى واشنطن لتعويض تركيا عن الخسائر ، حيث لم يكن مستوى التبادل التجاري كبيرا مع العراق بسبب فرض العقوبات وكذلك عدم توفر الامان في منطقة شمال العراق ،وهذا الامر ادى الى تجميد انشطة تركيا التجارية مع العراق وباقي دول الخليج العربي الاخرى.كما كان هنالك تراجع في حجم الاستثمارات الخارجية وتراجع عائدات التجارة الخارجية لتركيا وتعثر المشروعات التركيةحينها والتي كانت ترمي الى القيام بانشطة استثمارية هائلة في مجالات التنقيب عن النفط والغاز الطبيعي وانشاء الطرق في العراق وبعض الدول الخليجية والتي كانت تزعم حينها اعادة توطيد صلاتها التجارية مع بغداد ، وبالنتيجة نجد ان حجم التبادل التجاري كان ضعيفاوبالتالي اثر في الاقتصاد التركي منذ عام ١٩٩١ وحتى قيام القوات الامريكية باحتلال الاراضي العراقية في نيسان ٢٠٠٣ ،فكان حجم الضرر كبيرا جدا على تركيا.

المبحث الثاني/ العوامل المؤثرة على السياسة التركية تجاه العراق

اثرت العديد من العوامل وعلى السواء الاقليمية والدولية على حركة صانع القرار التركي لاسيما اثناء عملية صياغة سياسته الخارجية تجاه العراق وهنا سيتم اعتماد نوعين من تلك المؤثرات الاقليمية والتي تتمثل باسرائيل، اما الدولية فتتمثل بتاثير الولايات المتحدة الامريكية وتوجيه تركيا بالشكل الذي يخدم مصلحتي الطرفين.

١. علاقة تركيا باسرائيل

لقد اشارت العديد من الدراسات التاريخية والمعاصرة الى هذه العلاقة فقد

ارجعتها بعض الدراسات الى عام ١٩٤٩ ،حيث حللت على اساس المبادرة التي قامت بها النخبة السياسية والعسكرية التركية في نشوء هذه العلاقة فدعمها حينها وشجعها وجود الجالية اليهودية، والتي قدر عددها حينذاك ب(٤٠)الف يهودي كانوا يعيشون داخل تركيا و ادت دورا مؤثرا وكبيرا ، وبالمقابل كانت هنالك جالية يهودية تركية قد هاجرت الى اسرائيل عند بداية الهجرة .(٢٩)

ومن هنا بدا صانع القرار التركي يصوغ رؤياه الامنية والمسقبلية لادامة علاقة تركيا باسرائيل وبالشكل الذي يخدم المصالح التركية وبشكل رئيسي ،وهكذا دعمت الحكومة التركية علاقتها تلك ،فسعت الى ابرام الاتفاقيات بين الطرفين لتاطير تلك العلاقة وبشكل رسمي وشرعي بحسب وجهة نظر صانع القرار التركي فعقد الطرفان اتفاقية خلال تشرين الثاني ١٩٥٤ بين وزير الخارجية التركي والسفير الاسرائيلي اتفقا فيها على :(٣٠)

١. قيام تعاون دفاعي بين تركيا واسرائيل .

٢. تطوير العلاقات الاقتصادية .

٣ـ تبادل البعثات العسكرية والثقافية مع تعهد تركيا بدعم اية تسوية سلمية للصراع العربي الاسرائيلي.

وخلال السنوات التالية التي أعقبت عقد الاتفاق بدأ التطبيق الفعلي لبنود ذلك الاتفاقفقد ساعدت البيئة الدولية و الاقليمية كثيرا على توثيق التعاون بين الطرفين ،فتاطر التعاون بالعلانية ولاسيما بعد انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي وعقد اتفاقات التسوية العربية الاسرائيلية وكذلك العدوان الثلاثيني ضد العراق عام ١٩٩١ دفعت الحكومة التركية التقرب بشكل اكثر من اسرائيل متذرعة بالعديد من الحجج ومنها (مشاكلها الحدودية، القضية الكردية ،انتشار الاسلحة النووية لدى العرب ،مخاوفها من الارهاب ،وبالمقابل وجد كلا الطرفين التركي والاسرائيلي الارضية المشتركة في مكافحة الارهاب).(٣١)وبحسب وجهة نظر الطرفين ان الجهاد في سبيل التخلص من الاستعمار والاحتلال ارهابا .

في الوقت نفسه كان صانع القرار التركي يسعى الى توثيق علاقته بالولايات المتحدة من خلال اسرائيل ،وقد تعززت هذه العلاقة من خلال الزيارات التي تم تبادلها بين الطرفين

اذ كانت هنالك زيارة قام بها وزير الخارجية التركي (حكمت جتيتن)الى تل ابيب عام ١٩٩٣ واخرى كانت لرئيسة الحكومة التركية انذاك (تانسو تشيلر).*

ومن ثم جاءت زيارة(سليمان ديميريل)رئيس الدولة التركية لاسرائيل عام ١٩٩٦.(٣٢)وتلك الزيارات نتج عنها توقيع اتفاقية عسكرية تركية . اسرائيلية في شباط ١٩٩٦ ، وقد تضمنت تلك الاتفاقية تبادل الخبرات العسكرية والمعلومات والتعاون في مجال التصنيع العسكري.(٣٣)

ومن هنا ارادت الحكومة التركية التخلص من التهديد العربي وكذلك محاولة البروز كقوة اقليمية في منطقة الشرق الاوسط ان هذا السلوك التركي جاء من خلال استخدام ورقة المياه لتحقيق مكاسب سياسية اقليمية ولاقامة علاقة خاصة مع اسرائيل للخروج من تناقضاتها كدولة مشرقية اسلامية ،فرسم صانع القرار التركي الخارجي العديد من الخطوط لتنفيذ سياسته واهمها :

١ـ المشاريع المائية التي تطرح عبر العلاقات التركية الاسرائيلية والتي عدت كبديل للاتفاقات مع سوريا والعراق بخصوص اقتسام مياه الفرات .(٣٤)

٢ـ حاولت تركيا ربط امنها الداخلي الوطني من قضية الاكراد في الداخل وعموم المنطقة.

٣ـ رأى صانع القرار التركي حسب الفلسفة التركية ضرورة الحفاظ على العلاقات مع اسرائيل ،لانها تاتي بالمنافع في حالة رضاء واشنطن عن السياسة التركية الاقليمية تجاه منطقة الشرق الاوسط ،حيث ان تركيا تقوم بتاييد الاتراك المطالبين بانضمامهم الى بني جنسهم في اسرائيل .(٣٥)

وبالمقابل تعد اسرائيل تركيا ذراعها في منطقة الشرق الاوسط وكذلك مضيفها ووسيطها مع الدول العربية والاسلامية في الوقت نفسه، وهذه العلاقة سوف تفسح المجال امامه لكي يمارس دورا اقليميا ومؤثرا سواء داخل الشرق الاوسط او على ضفاف البحر المتوسط الشمالي،كما تجسدت الغاية الاسرائيلية من التعاون مع تركيا هو التحكم بالمياه الواردة من تركيا الى الدول العربية (العراق وسوريا)وبالتالي تهديد الامن المائي العربي والامن الغذائي بشكل مباشر.

ويأتي الاصرار الاسرائيلي بسبب طبيعة وكمية المياه التي يحملها الفرات من المنبع حتى المصب ،فنهر الفرات يعد اطول انهار الشرق الاوسط حيث يبلغ طوله الكلي (٢٣٣٠)كلم منها (١٢١٣)في داخل الاراضي العراقية و٦٧٥كلم في الاراضي السورية و٤٤٢ كلم في الاراضي التركية .(٣٦)

وهذا ما جعل اسرائيل تفكر مع تركيا بمشروع انابيب السلام لتحقيق الحلم الاسرائيلي من النيل الى الفرات (ارض اسرائيل) وقد بنوا احلامهم تلك على حقيقة مهمة وهي ان نسبة الانحدار للنهر معقولة اذ انه لا يفقد كثيرا من مياهه بسرعة لان انحداره بطيء.

كما وسعت تركيا بالمقابل ترصين علاقتها الاقتصادية وليس السياسية فقط مع اسرائيل بغية بقاء تركيا سلة الغذاء للاقطار العربية وهذا ما نجده واضحا حينما استعانت تركيا بخبراء اسرائيليين لانشاء مزرعة ضخمة في تركيا عام ١٩٨٩ لغرض اعدادها وتجهيزها لتصدير منتجاتها الى البلدان العربية فقط ،وبالتالي نجد ان مشاريع انابيب السلام هي قمة التنسيق بين تركيا واسرائيل للتاثير على الامن المائي العربي ،فهو عبارةعن مقايضة المياه التركية بالنفط العربي ووضع الامن الغذائي للوطن العربي باكمله بايدي الطرفين التركي والاسرائيلي .فقد حاولت تركيا احياء مشروع مد خط انابيب مياه بطول ٣٧٠كم من لواء الاسكندرون في تركيا الى الموصل وبغداد والى الكويت ومنها الى الفرات والرياض ومكة وجدة والمدينة ،فقدرت تكلفة المشروع حينها نحو (٥٦٠)مليون دولار .(٣٧)

بيد ان المسؤولين الاتراك ينفون معظم الاتهامات الموجهة اليهم ،حيث يصرحون بين الحين الاخر بعدم استخدام تركيا للمياه كوسيلة للتهديد ضد الدول العربية ،ولكن ما تقوم به تركيا من تحالفات اقليمية مع اسرائيل يوضح ان تركيا ما تزال تحاول وتسعى مستقبلا لاستخدام ورقة المياه كورقة سياسية ضاغطة لتهديد الاقتصاد العربي وبركنيه المائي والغذائي والذي يشكل تحديا اقتصاديا سوف يعاني من ازماته عدة دول عربية لاسيما العراق وسوريا.

اما بخصوص العراق فقد انتظم الوعي الصهيوني على تغييب العراق عن اية ادوار قومية مستقبلية واخراجه من ثلاثية النهضوية والتي تتطلب تحرير الارض

الفلسطينيةوزجه في متاهات القرارات الاممية والشرعية الدولية ووجوب تطبيقها لتتويج التفوق الاسرائيلي الاقليمي وحمايته من احتمالات التهديد العراقي .(٣٨)

وتبقى الحقيقة الثانية وهي ان اسرائيل لا يهمها مصلحة الغير بقدر ما تهمها مصلحتها الرئيسة ،فالتفكير الاسرائيلي يرى(ا ن المشكلة الامنية الكبرى في المشرق العربي هي مشكلة الاكراد في شمال العراق ،فانها مشكلة اقليمية محورية نمشكلة شعب يبحث عن وطن له والبحث عن وطن قومي ذو مخزى خاص في خلفيات التفكير الصهيوني).(٣٩)

وهذا يعني ان التعاون الاسرائيلي هو تعاون وقتي سوف ينتهي حينما تنتهي المصالح الاسرائيلية او تتحقق وحينها سوف تتخلى اسرائيل عن تركيا لتجد لها حليفا جديدا يكون اداة بيدها وينفذ لها غاياتها بدون اية خسارة لاسرائيل .

٢ـ علاقة تركيا بالولايات المتحدة الامريكية

عندما صدر قرار مجلس الامن الدولي المرقم ٦٦٠ في ٢/ اب /١٩٩٠ بحق العراق ،فقد ايدت تركيا هذا القرار من خلال البيان الذي اصدرته وزارة الخارجية التركية والذي رفضت فيه قيام العراق بدخول الكويت والذي يعد بمثابة تهديد للسلم الدولي والذي من الضروري عدم السماح به (٤٠)وعلى اثر ذلك اتجه صانع القرار التركي ليوضح نو اياه الحقيقية من خلال تصريحاته ومنها التصريح الذي ادلى به (كايا طوبري)الناطق الرسمي بان الحكومة التركية في ١٩٩٠/٨/١٠ بالقول (ان تركيا ستقوم بتنفيذ كل القرارت التي اتخذتها الامم المتحدة تجاه العراق والاسهام بتطبيق الحصار بكل اجزائه).(٤١)

وهكذا جاء الموقف التركي متناغما مع اهداف ومبادىء الاستراتيجية الامريكية تجاه منطقة الشرق الاوسط والذي اعلن وبشكل رسمي من قبل وزير الخارجية الامريكي الاسبق (جيمس بيكر) امام مجلس النواب في ١٩٩١/١٢/٩ حينما قال(ان امريكا ستواجه اربعة تحديات في المنطقة وهي ضمان امن الخليج ، السيطرة على التسلح ،اعادة ما دمرته الحرب ،تحقيق السلام بين العرب واسرائيل ، وان ترتيبات الامن في

المنطقة يجب ان تشرف عليها الولايات المتحدة الامريكية وربما الامم المتحدة (٤٢) .

فمنذ بداية احداث اب ١٩٩١ سعت الولايات المتحدة لكسب تركيا الى جانبها وضمان اشتراكها في اي اجراء دولي ضد العراق، فايدت تركيا موافقتها من خلال الرسالة التي ارسلها الرئيس التركي انذاك الى الرئيس الامريكي جورج بوش الاب والدول الاعضاء في حلف شمال الاطلسي جاء فيها (ان تركيا سوف تشترك باي حظر اقتصادي او اي تحرك عسكري ضد العراق).(٤٣)

ولقد اراد صنع القرار التركي من دعم هذا التعاون واستمراره هو تحقيق مصالح تركيا في العديد من المسائل واهمها (المسالة القبرصية ،سعي تركيا للحصول على الدعم العسكري الامريكي ،الفهم الامريكي لسياسة العصا الغليظة التي تتبعها الحكومة التركية ضد اكراد تركيا بالداخل).(٤٤)

ومما لاشك فيه ان هذا التعاون كان مسبوقا بعلاقات لها اسس لم تكن بطبيعة الحال انية وانما جاءت مع الحاجة الى هذا التعاون .فتركيا تحتل المرتبة الثالثة بعد اسرائيل من حيث تلقي المساعدات الامريكية والتي كان يقابلها العمل لبناء قواعد عسكرية امريكية فعلى الاراضي التركية توجد وحتى عام ١٩٩٧ بحدود ٦٠ قاعدة عسكرية امريكية واكبرها قاعدة (انجرليك)التي تحوي على مطارات وموانىء خاصة لارساء السفن التابعة للاسطول السادس الامريكي وكذلك محطات لاجهزة السيطرة والرادار والاستطلاع ومستودعات ذخيرة ومنظومة اواكس الموجودة في كارمان منذ عام ١٩٩٥ .(٤٥)

وبهذا النمط من التعامل بين الطرفين اصبحت تركيااداة تنفيذية بيد الادارة الامريكية في منطقة الشرق الاوسط . فقد كان صانع القرار التركي على قناعة تامة بنوع هذا التعامل ولاسيما وان الحكومة التركية تتخذ من العلمانية نهجاوحيدا لها فاصبحت تركيا التلميذ المطيع لتوجيهات الغرب وعلى المستويين الاقليمي والدولي ،وبالمقابل فان هذا السلوك الواضح لصانع القرار التركي جعل الادارة الامريكية تمسك تركيا بقبضتها بسهولة تامة لتضع استراتيجيتها المسماة (سياسة الاحتواء المزدوج)موضع التنفيذ ،فاستغلت الولايات المتحدة الامريكية حجة المساعدات الانسانية لتبرير

تدخلها في شمال العراق وبحسب ما يسمونها بالمنطقة الامنة فقامت الادارة الامريكية بارسال اطنان من الاسلحة لهذه المنطقة لخلق حالة عدم الاستقرار.(٤٦)

وبالنتيجة اصبح تاثير الادارة الامريكية على صانع القرار التركي كبيرا حتى اصبح اغلب المسوؤلين الامريكيين يتدخلون في صيغة القرارات ولاسيما الخاصة بالعراق حتى ان بعض الاراء افصحت بان الامريكيين كان ينقصهم الاشتراك بمجلس النواب للتصويت على استمرارتلك القوات (قوات المطرقة)في البقاء في المنطقة وهذه المسالة كانت تلقي استجابة بالطبع لدى صانع القرار التركي والذي يبدو اعلاميا في حيرة من امره امام حقيقة الاستمرار بعلاقة تركيا بامريكا او الاتجاه نحو الدول العربية وهو ما صرح به الرئيس التركي السابق سليمان ديميرل حينها بالقول(في حالة ابعاد قوات المطرقة من المنطقة سوف نبتعد عن الدول الغربية و خاصة امريكا).(٤٧)وبالتالي فان تركيا مارست دورا كبيرا ومؤثرا ومهما في تحقيق السياسة الامريكيةلاسيما شمال العراق خلال حقبة هذه الدراسة ،فالدعم اللوجستي الذي قدمته الولايات المتحدة الامريكية قد مكن تركيا من الاحتفاظ لها بنفوذ في شمال العراق ،كما حاولت تركيا بين الحين والاخر الاستناد الى الحجج والذرائع المختلفة لاجل الاحتفاظ او ابقاءقوات لها على الحدود مع العراق وتحت مسميات مختلفة .

وجراء تلك السياسة التركية الداعمة للتوجهات الامريكية تجاه العراق وعدت واشنطن الحكومة التركية بقرض مقداره ٨،٥مليار دولار لدعم اقتصادها الذي اصابه الركود جراء ما لحق به من خسائر نتيجة الحرب على العراق ،اذ خسرت تركيا اكبر فرصة من المساعدات التي قدرت ب(٢٤)مليار دولار بعد ان رفض البرلمان التركي طلبا لامريكا في استخدام الحدود التركية ضد العراق .(٤٨)

ونتيجة مطالبات تركيا لهذا ا،فقدت الامل في الحصول عليه وبعد ان قامت الولايات المتحدة بسحب قواتها القابعة على الحدود التركية العراقية وتحويلها الى انطاكيا في قبرص اثناء قيام الحرب ضد العراق ،(٤٩)حتى وجه وزير الاقتصاد التركي طلبا لصندوق النقد الدولي للافراج عن دفعة ٥٠٠ مليون دولار ،ورغم نقض الولايات المتحدة الامريكية لوعودها وعدم تنفيذها ،الاان الحكومة التركية استمرت بالتقرب من الادارة الامريكية ،حيث قدمت طلبا لغرض الموافقة لارسال لواء عسكري لتولي المهام

في جنوب العراق على اساس ان تركيا الدولة المسلمة الوحيدة.(٥٠)

المبحث الثالث/مستقبل السياسة التركية تجاه العراق

في الضوء العديد من المعطيات الانية والعقبات المستقبلية ،يمكننا ان نستشرف بعض الصور المستقبلية لافاق التعاون او استمرار الصراع في العلاقات العراقية التركية وبحسب سلوك صانع القرار السياسي التركي وسياسته تجاه العراق في ضوء اهدافه الانية وستراتيجيته المستقبلية ، وضمن ثلاثة مشاهد:

المشهد الاول /استمرارية الصراع

فخلال حقبة تعرض العراق للعدوان الامريكي عام ٢٠٠٣ اتبع صانع القرار التركي العديد من المواقف تجاه العراق وسياسته تلك اوضحت بان سياسة تركيا ستبقى كما هي دون تغيير خصوصا وانها تعمل في سبيل تحقيق المصالح التركية على حساب المصالح العراقية وتجسدت تلك المصالح في :(٥١)

١. السيطرة الواقعية على واقع المنطقة

٢.العمل على تعطيل المشاريع الاقتصادية العراقية .

٣- السيطرة العسكرية والمساهمة في ضرب القدرة العسكرية العراقية كما فعلت عام ١٩٩١.

٤. تطويق العراق بحزام من الشمال كجزء من ترتيبات حلف الناتو .

فلقد سعى صانع القرار التركي لتوظيف هذه الاستراتيجية خلال احداث ٢٠٠٣ وما بعدها بواسطة العديد من الاليات لاجل تنفيذ اهداف سياسته الخارجية تجاه العراق وتجسدت اهمها في :

أ . موضوع الاكراد،لقد سعت الحكومة التركية خلال تلك الحقبة من الاحداث لاسيما بعد ان شهد العراق عدم الاستقرار السياسي ،حاولت تركيا ارسال قوات بقوام (١٠)الاف جندي الى العراق لاجل ان يصبح للجيش التركي كلمة داخل الاراضي العراقية ولمواجهة الاكراد الاتراك المنشقين وعدم مطالبتهم بالحكم الذاتي او الانفصال ،لكن هذا

القرار لم يحصل على تصويت اغلبية البرلمان التركي .(٥٢) وفي الوقت نفسه، قد بررت تركيا ان رغبتها في ارسال هذه القوات هو لحماية حدودها الجنوبية مع العراق وهو الامر الذي بدى واضحا من خلال تصريحات قادتها العسكريين ومنهم مساعد رئيس اركان الجيش التركي (يشار بويو كانيت)الذي صرح في منتصف اب ٢٠٠٣ (ان تركيا لا يمكن ان تبقى غير مبالية لانعدام الامن على ابوابها . فاذا كان هنالك حريق ووضع غير مستقر فلا يمكن ان نبقى غير مبالين)،(٥٣)والاكثر من ذلك ان الحكومة التركية بررت بان الولايات المتحدة الامريكية هي التي تريد هذه القوات وهي التي تسيطر على العراق .(٥٤)

ب /الاقلية التركمانية،لقد حاولت الحكومة التركية تقوية العلاقات مع هذه الاقلية لكسبها ،فبادرت الى فتح مراكز لتعليم اللغة التركية في كركوك فتطوع عدد كبير من المدرسين الخريجين من الجامعات التركية لتعليم هذه اللغة حيث قامت الجبهة التركمانية بالاشراف على عملية التعليم فوصل عدد الراغبين في تعلم هذه اللغة الى (٦٠٠) الف شخص تركماني في العراق .(٥٥)

كما قامت تركيا بدعم الجبهة التركمانية وعلى اثر ذلك طالبت هذه الجبه باشراك التركمان في التشكيلة الوزارية ،فصرح حينها مسوؤل الجبهة (بان عدد نفوس التركمان يقارب على ٣ ملايين نسمة اي بنسبة ١٣% من المجموع الكلي لسكان العراق .

وبالنتيجة يعني ذلك ان الحكومة التركية حاولت استغلال مختلف الظروف التي مر بها العراق خلال تلك الحقبة لاجل الحصول على مكاسب داخل الاراضي العراقية ما كانت تركيا لتحصل عليها لولا التغيرات التي حصلت على الساحة العراقية، وفي حالة استخدام تركيا لمجمل تلك الاليات في سياستها الخارجية تجاه العراق سوف يؤدي ذلك الى استمرار الصراع بين الجانبين العراقي والتركي .

المشهد الثاني/التعاون .

في الواقع ان اغلب القرارات التي يتخذها صانع القرار السياسي التركي الخارجي تجاه دولة معينة من الطبيعي ان تخضع الى الراي العام الداخلي التركي والذي لم يكن خاليا

من موقف مساند للعراق فقد كان الراي العام معارضا لقيام الحرب ضد العراق ومشاركة تركيا في هذه الحرب وسعيا من الحكومة التركية لتهدئة الوضع الداخلي دعت الحكومة التركية عددا من الدول العربية الى اجتماع انقرة في اواخر كانون الثاني ٢٠٠٣ الذي كان على مستوى وزراء الخارجية العرب وضم كلا من (الاردن ،السعودية ،مصر ،سوريا)فحاولت تركيا اثبات نواياها السلمية للراي الداخلي.(٥٦) كما تجسد الرفض الشعبي التركي بالخروج في مظاهرات كبيرة في معظم المدن التركية وطالب حزب العدالة والتنمية بعدم الموافقة على ارسال قوات تركية الى العراق .(٥٧)

المشهد الثالث/ احتمال التارجح في الموقف .

وهنا احتمالية كبيرة في بقاء العلاقة مابين العراق وتركيا متارجحة وغير ثابتة تحكمها مصالح تركيا بالدرجة الاولى في حالة توظيف تركيا لعدد من الاساليب ومنها:

١ـ استمرار تعاون تركيا مع اسرائيل على حساب العلاقة مع دول الجوار الجغرافي العربي المسلم .

٢ـ التعاون مع الولايات المتحدة الامريكية للحفاظ على مصالحها الاستراتيجية ودعم تركيا للادارة الامريكية سيودي لاستقرار العراق للحصول على مكاسب سياسية مدعومة من قبل الادارة من خلال رفض قيام دولة كردية وعدم قيام فيدرالية كردية. كما ان الدعم سيساعد تركيا في المستقبل للمساهمة في اعمار العراق والذي ستنعكس اثاره على الاقتصاد التركي .كما ان تركيا ترغب في الحصول على موافقة الاتحاد الاوربي للانضمام اليه ،لكن تبقى حقيقة مهمة وفي اكثر الاحيان تختلف وجهات النظر حولها ،فبعض الاتراك يرون ان تركيا دولة شرق اوسطية فيرفضون العديد من الطروحات التي تنادي بان تركيا دولة اوربية في حين ان القسم الاخريرى ان تركيا دولة تشكل جسرا بين اوربا والشرق الاوسط فهي لا تشكل احدى الدول التابعة لاوربا ،والقسم الثالث ولاسيما القوى السياسية داخل تركيا ترى بان طلب تركيا للانضمام الى الاتحاد الاوربي هو حلم بعيد المنال فطلبها هذا سيقابل بالرفض لاسباب اقتصادية ولعقيدتها الدينية والاسلامية

٣ـ توجد هنالك ضرورة في ان يتخذ صانع القرار التركي جانب الحياد في العديد من المسائل المتعلقة بدول الجوار العربي خصوصا العراق الذي يعتمد عليه الاقتصاد

التركي بدرجة كبيرة ولاسيما النفط والذي يتم تصديره عبر الاراضي التركية ، فالعراق بدأبتصدير نفطه منذ اب ٢٠٠٣ وهذا يعني ان الحياد والوقوف الى جانب العرب افضل من الوعود الطويلة الاجل.

٤. هنالك ضرورة في قيام تركيا بحل مشاكلها الداخلية من دون انعكاس اثارها السلبية على دول المنطقة وخاصة العراق ولاسيما قضية الاكراد وحزب العمال الكردستاني والتي تدعي الحكومة التركية بتواجدهم داخل الاراضي العراقية.

٥. تبقى مسالة المياه والتي يفترض ان يعيد صانع القرار السياسي التركي النظر فيها وعدم استخدامها كورقة ضغط ضد العراق فهي بالتالي ليست مسالة سهلة في اي وقت من الاوقات بالنسبة لتركيا ، حيث ان التهديد بحبس المياه وعدم انسيابها بشكل طبيعي الى العراق مسالة ليست ذات جدوى لاسيما وان انسيابية المياه تجعل من الصعوبة ايقافها بسبب طبيعة الارض وعدم امكانية تركيا الاقتصادية لبناء كم هائل من السدود والخزانات لتنفيذ تهديدها ضد العراق وسوريا في الوقت نفسه.

(المصادر)

١- عبد الجبار عبد مصطفى ،سياسة تركيا الاقليمية وانعكاساتها على الامن الوطني العراقي ،مجلة دراسات استراتيجية ،مركز الدراسات الدولية ،جامعة بغداد ، العدد الخامس ،١٩٩٨ ،ص.٣٣٢

٢- د. ضاري رشيد الياسين ،الولايات المتحدة الامريكية وتهيئة البيئة الدولية للعدوان على العراق ،اوراق قارية ،مركز الدراسات الدولية ،جامعة بغداد ، العدد ١١٨ ،السنة الخامسة ،شباط،٢٠٠٣،ص.٣

٣. د. عيسى حميد الجنابي ،سياسة تركيا الخارجية الشرق اوسطية في ضوء المتغيرات الدولية ،ملحق مجلة دراسات دولية ،مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد،العدد ١١ ،كانون الثاني ،٢٠٠١،ص.١١٩

٤المصدر نفسه،ص.١٢٢

٥. هاينتس كرامر ،تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد ،تعريب فاضل جنكر ، المملكة العربية السعودية ،٢٠٠١،ص.١٦٦

٦ـ كوثر طـه ياسين ،النظام السياسي التركي في ظل دستور عذام ١٩٨٢ وتوجهاته تجاه العراق ،اطرووحـة دكتوراه (غ،م)كلية العلوم السياسية ،بغداد ،٢٠٠٦،ص ص ٢٢٥. ٢٢٦.

٧. المصدر نفسه،ص ٢٢٩.

٨ـ د. باسكن اوران ،قوات المطرقة . عرض كتاب (حسن خلف اللامي)مجلة ام المعارك ،العدد ١٢/١٣، ١٩٩٧،تشرين الاول ١٩٩٧ ،ص ٢١٢.

*لقد كان لحزب العمال الكردستاني التركي علاقات جيدة مع الحزب الديمقراطي الكردستاني العراقي بزعامة مسعود البرزاني والذي اشار في مناسبات عديدة الى تعاون الحزبين نهاية عام ١٩٨٦ ،لكنها عادت من جديد عام ١٩٨٧ لتتوثق اكثر مع عام ١٩٩١ ،نقلا عن د. احمد نوري النعيمي وم.م كوثر طـه ياسين ، القضية الكردية في تركيا وتاثيرها على دول الجوار العربي ،مجلة دراسات دولية ،مركز الدراسات الدولية،جامعة بغداد،العدد ٢٠ ،حزيران،٢٠٠٣،ص.٢٣

٩. المصدر نفسه،ص٢٢.

*لقد توغلت القوات التركية وقتها لمسافة ٢٠كم وبقوة ٤٠ الف جندي ،فحينها طالبت الحكومة العراقية حينها بسحب القوات التركية مع العلم ان تشيلر رئيسة وزراء تركيا انذاك لم تاخذ موافقة المجلس الوطني التركي الكبير في العملية العسكرية، انظر د. احمد نوري النعيمي وم.م كوثر طه ياسين ،مصدر سبق ذكره،ص ٢٢ .

١٠. د. باسكن اوران ،مصدر سبق ذكره،ص٢١٢.

*فقبل هذا الهجوم العسكري كان قد اعترف مسعود البرزاني بقوة علاقة حزبه مع حزب العمال الكردستاني التركي خلال عام ١٩٩٤ مصرحا بالقول(نحن نعتبر علاقتنا مع تركيا بالغة الحيوية ،انها بوابتنا التي نطل منها على العالم الخارجي، المصدر السابق نفسه،ص.٢١٢

١١ـ د. ابراهيم خليل العلاف ،دور تركيا في تحقيق الامن الاقليمي ،اوراق تركية معاصرة ،مركز الدراسات التركية ،جامعة الموصل ،العدد ١٨،ربيع ٢٠٠٢،ص.١١

١٢. د. احمد نوري النعيمي وم.م كوثر طه ياسين ،مصدر سبق ذكره ،ص.٢٩

١٣. هاينتس كرامر ،مصدر سبق ذكره ،ص .٢١٢

١٤. د. احمد نوري النعيمي وم.م كوثر طه ياسين ،مصدر سبق ذكره ،ص.٣٠

١٥. هاينتس كرامر ،مصدر سبق ذكره ،ص.٢٢١

١٦ـ د٠ وصال نجيب العزاوي ود٠ رواء زكي يونس ،تركيا دراسات في السياسة والاقتصاد ،الدار الجامعية للطباعة والنشر ،بغداد شباط ٢٠٠٢ ،ص ٩٩.

١٧. خليل الياس مراد ،الاتفاق العسكري التركي . الصهيوني . حلف اقليمي في اطار الشراكة الامريكية ،مجلة ام المعارك ،مصدر سبق ذكره ،ص ٧٠.

١٨. د٠ خليل ابراهيم العلاف ،مصدر سبق ذكره،ص ٦.

١٩. د٠ وصال نجيب العزاوي ود٠ رواء زكسي يونس ،مصدر سبق ذكره ،ص ٩٩ .

٢٠. هاينتس كرامر ،مصدر سبق ذكره،ص ٢٠٤.

٢١. د٠ وصال نجيب العزاوي ود٠ رواء زكي يونس،مصدر سبق ذكره،ص ١٠٠.

٢٢ـ د٠ منذر خدام ،الامن المائي العربي (الواقع والتحديات)مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت،ط١،شباط ،٢٠٠١،ص٢١٧.

٢٣. د٠ جلال عبد الله معوض ،تركيا والامن القومي العربي . السياسة المائية والاقليات ،مجلة المستقبل العربي ،بيروت،العدد ١٦٠،١٩٩٢،ص ٩٢.

٢٤. للمزيد انظر ،د٠ منذر خدام ،مصدر سبق ذكره،ص ص ٢١٦..٢١٧

٢٥. د٠ عبد الفتاح الرشدان ،الازمة الراهنة للامن القومي العربي في التسعينات . دراسة في اسباب الازمة ومصادر التهديد،مجلة شوؤن عربية ،العدد ٩١،١٩٩٧ ،ص٩٧.

٢٦. خليل الياس مراد ،مصدر سبق ذكره ،ص٧٦.وانظر كذلك مشكلة المياه في الشرق الاوسط ،تقديرات استراتيجية ،مركز الدراسات الولية ،بغداد ملف، رقم ٢،لسنة١٩٩٥ ،ص ص ٢٤. ٢٥.

٢٧ـ د٠ حميد حمد السعدون،الطوق(مخاطر التحالف التركي . الاسرائيلي)،دار وائل للنشر ،عمان ،الاردن ،بدون تاريخ،ص ٥٠،وانظر كذلك حمد سعيد الموعد ،حرب المياه في الشرق الاوسط ،دار كنعان للدراسات والنشر ،دمشق ، اب ١٩٩٠،ص ١٢. ١٧.

٢٨. د٠ منذر خدام ،مصدر سبق ذكره ،ص.٢١٨

٢٩ـ د٠ مهدية صالح العبيدي ،التحالف التركي الاستراتيجي الصهيوني التركي واثره على الامن القومي العربي ،مجلة دراسات دولية ،مركز الدر اسات الدولية، جامعة بغداد ،العدد ٩،تموز ٢٠٠٠،ص.١٠٦

٣٠. حسين حافظ وهيب ،العلاقات التركية الاسرائيلية واثرها على الامن القومي العربي

للفترة ١٩٨٠ـ ١٩٩٦،اطروحة دكتوراه غ٠م كلية العلوم السياسية، بغداد ،٢٠٠١،ص ص ٢٠. ٢١.

٣١. د٠ مهدية صالح العبيدي ،مصدر سبق ذكره،ص١١٠.

*وقد صرحت وزيرة الخارجية التركية لصحيفة واشنطن بوست في خريف ١٩٩٤،قائلة (ان تركيا تصر على انتهاج سياسة موالية للولايات المتحدة الامريكية فيما يتعلق بالعراق وتوثيق الصلات مع اسرائيل)انظر صحيفة القادسية ١٩٩٥،تركيا سياسة ذات وجهين ،وكذلك د٠ جلال عبد الله معوض ، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية ،بيروت ،مركزدراسات الوحدة العربية ،١٩٩٨ ،ص.١٦٥

٣٢. د٠ مهدية صالح العبيدي ،مصدر سبق ذكره ،ص.١١٧

٣٣. د٠ خليل ابراهيم العلاف ،مصدر سبق ذكره ،ص.٣

٣٤ـ جورج المصري،الاطماع الاسرائيلية في المياه العربية ،بحوث استراتيجية ٢ ، مركزالدراسات العربي . الاوربي ،ط١،١٩٩٦،ص.١٠٥

٣٥. عباس قاسم ،الاطماع بالمياه العربية وابعادها الجيوبولتيكية ،مجلة المستقبل العربي ،بيروت ،العدد ١٧٤،اب ،١٩٩٣،ص.٢٩

٣٦. جورج المصري ،مصدر سبق ذكره،ص.١٠٨

٣٧ـ د٠طارق المجذوب ،التعاون العربي . التركي في مشاريع البنية التحتية ، مجلة المستقبل العربي ،بيروت،العدد١٩٩٤،١٨٨،ص٠

٣٨. د٠ هدى شاكر معروف ،السياسة الاسرائيلية حيال العراق . رؤية مستقبلية ، المجلة القطرية للعلوم السياسية ،كلية العلوم ،بغداد ،العدد٢، ٢٠٠٠،ص ٢٨.

٣٩. مجموعة باحثين ،النزاعات الاهلية العربية . العوامل الداخلية والخارجية ، بيروت ،مركزدراسات الوحدة العربية ،اب،ط١،١٩٩٧،ص١٧٠.وانظر كذلك صحيفة الزمان /٢٠٠٧/٧/٢٩،ص٦،(تقرير عربي يحذر من تحالف اسرائيلي تركي واطماع ايرانية في العراق).

٤٠. foreign policy oe turkey review guartery digest ,spring, 1991,p.8

٤١ـ غديرمحمد سجاد عبد الله ،الامن المائي العربي والتحديات الاقتصادية . دراسة

مستقبلية لحوض دجلة والفرات ،رسالة ماجستير غ٠م كلية العلوم السياسية،جامعة النهرين ،٢٠٠٢،ص.١٤٥.

٤٢. د٠ وصال نجيب العزاوي،التحالف التركي الاسرائيلي والامن القومي العربي ، مجلة دراسات دولية ،مركز الدراسات الدولية ،جامعة بغداد تموز ٢٠٠٠،ص.٧٦.

٤٣. كوثر طه ياسين ،مصدر سبق ذكره،ص.٢٣٦

٤٤. هاينتس كرامرمصدر سبق ذكره ،ص.٢١٩

٤٥. خليل الياس مراد ،مصدر سبق ذكره،ص.٦٩

٤٦. فلقد بلغت قوات المطرقة والمكونة من ٨ دول بحدود (١٤٤٤٧)جندي اما عدد الامريكيين فيها (٩٤٩٣)جندي ،اما ما يتبع للدول الاخرى السبعة فيصل عددهم (٤٩٥٤)فدولة واحدة تمتلك ضعف هذا العدد ،انظر د٠ باسكن اوران،مصدر سبق ذكره،ص.٢١٠

٤٧. المصدر السابق نفسه،ص.٢١٢

٤٨. د خليل ابراهيم العلاف ،مصدر سبق ذكر ه،ص.٥

٤٩. صحيفة المؤتمر ،بغداد،العدد ٣٦٦،في ٥/اب/٢٠٠٣.

٥٠. صحيفة الزمان في ٣٠/٧/٢٠٠٣.

٥١. مجلة المنار ،العدد٧٧،في ١٦/اب/٢٠٠٣.

٥٢. صحيفة القدس ،العدد ٤٤٤٨،في ايلول ٢٠٠٣ وكذلك صحيفة الحياة ٢٠٠٣/٨/١٣(قمة للقادة المدنيين والعسكريين الاتراك تبحث ارسال قوات الى العراق٩،ص.٣

٥٣. صحيفة الزمان ،العدد ١٥٨٠،في ١٢/اب/٢٠٠٣.

٥٤. صحيفة القدس،العدد في ٢٠٠٣/٩/٨،ص.٣

٥٥. صحيفة الزمان ،العدد ١٥٧٠،في ٣٠/٧/٢٠٠٣.

٥٦. صحيفة بابل ،العدد ٣٥٣٧،في ٢٢/١/٢٠٠٣.

٥٧. كوثر طه ياسين ،مصدر سبق ذكره،ص٢٨٣.